

Distr.: General  
22 August 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد راميريز كارينيو . . . . . (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

## المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تأبين هيرمان أنديمبا توفيو يا توفيو، وزير في حكومة ناميبيا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر.  
وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى : Chief of the Documents Management Section ،  
((dms@un.org)).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة  
(http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

### تأبين هيرمان أنديما توفو يا توفو، وزير في حكومة ناميبيا

٢ - الرئيس: ألقى كلمة تأبين للسيد هرمان أنديما توفو يا توفو، وهو أحد أعظم الزعماء السياسيين الأفارقة وناشط بارز من أجل الاستقلال، وقاتل من أجل إنهاء استعمار ناميبيا وتحريرها، وتوفي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وجهوده الدؤوبة لتحرير بلده من نير الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تسببت له بالسجن لمدة ١٦ سنة إلى جانب نيلسون مانديلا. وبعد الإفراج عنه، والسنوات اللاحقة التي قضاها في المنفى، عاد إلى بلده، وواصل خدمته كعضو في البرلمان ووزير في الحكومة.

### مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2017/6)؛ (A/AC.109/2017/L.26)

٣ - الرئيس: قال إن بلده، جمهورية فنزويلا البوليفارية، تقيم روابط قوية مع الأرجنتين يعود تاريخها إلى حركات الاستقلال التي قادها سيمون بوليفار وخوسيه دي سان مارتين. وإن مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي المترمين بصون القانون الدولي والتفديد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ولن تدخر اللجنة جهدا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الدائر على سيادة جزر مالفيناس بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٤ - ولفت الرئيس الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2017/6) وإلى مشروع القرار في هذا الشأن (A/AC.109/2017/L.26).

### الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٥ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسيُنسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٦ - السيد هانسن (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه يمثل الجيل السادس من سكان جزر فوكلاند الذين وصل أسلافهم

إلى تلك الجزر منذ ١٧٥ سنة تقريبا. وأن اسمه من أصل سويدي، كما أن الكثير من السكان ينتمون لغيره اتخذوا جزر فوكلاند موطنًا لهم خلال تلك الفترة. ولذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره جزءًا من السكان الذين تم زرعهم في الجزر والذين أرسلتهم إليها المملكة المتحدة، كما تدعي حكومة الأرجنتين في معظم الأحيان. فهناك أكثر من ٤٠٠ ٣ شخص من ٦٠ بلدان يعيشون ويعملون في جزر فوكلاند، التي لديها مجتمع شامل للجميع ومتعدد الثقافات. وأضاف قائلاً إن مطالبة الأرجنتين بالجزر أمر لا أساس لها من الصحة وغير مقبول. وقد فرضت حكومة الأرجنتين حصارًا اقتصاديًا على الجزر؛ إذ يُمنع سكان الجزيرة من السفر على الرحلات الجوية القادمة من أمريكا الجنوبية، كما تعاني السفن التي ترفع علم جزر فوكلاند من صعوبات في استخدام الموانئ في شيلي وأوروغواي والبرازيل. وتنص تشريعات الأرجنتين على أن أي شركة نفط تعمل في المياه الإقليمية لجزر فوكلاند إنما تقوم بذلك بصورة غير قانونية ويمكن أن تتعرض للمساءلة. ويتعرض الزوار المحتملون إلى جزر فوكلاند، بمن في ذلك السياسيون والتجار، لضغوط من أجل إلغاء رحلاتهم، كما يُمنع تبادل البيانات العلمية المتعلقة بحفظ مصائد الأسماك والهيدروكربونات، ولا توجد أي مؤشرات على أن الجزرات التي فرضتها الحكومة الأرجنتينية سوف ترفع.

٧ - وأضاف يقول إن لسكان الجزيرة الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد مارسوا هذا الحق في استفتاء عام ٢٠١٣ الذي بلغت نسبة الناخبين فيه ٩٢ في المائة صوت منهم ٩٩,٨ في المائة لصالح الإبقاء على الوضع السياسي الراهن كإقليم وراء البحار تابع للمملكة المتحدة. والإقليم بلد وليس مستعمرة، ولا يتلق أي معونة مالية من المملكة المتحدة، ويسن قوانينه الخاصة به، وينظم أنشطته الصناعية، كما شهد نموًا اقتصاديًا هائلًا خلال العقود الثلاثة الماضية، بالرغم من الحواجز التي سعت الأرجنتين إلى فرضها. ووجود القوات البريطانية في الجزر في حده الأدنى وهو على سبيل الردع فحسب.

٨ - وأوضح يقول إن جزر فوكلاند ازدهرت خلال القرون القليلة السابقة، ليس بسبب بيئتها الطبيعية الفريدة والغنية فحسب، بل أيضا نتيجة للقرارات الاقتصادية والسياسية السليمة لحكومتها المنتخبه. والإيرادات المتأتية من الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة،

فهم التطورات السياسية والاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والقبول بأن هذه الأقاليم تسير على مسارات تنمية لا تؤدي بالضرورة إلى الارتباط الحر بالدولة القائمة بالإدارة أو الاندماج فيها، وقد لا تؤدي مطلقاً إلى الاستقلال الكامل. والكثير من الأقاليم التي نظرت اللجنة في وضعها ليست مستعمرات وشعوبها ليست مستعبدة أو مهضومة. وهي قادرة بالفعل على التفكير لنفسها، والواقع أن مصطلح "إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي" هو في حد ذاته ينطوي على مفارقة تاريخية، نظراً لأن معظم هذه الأقاليم يتمتع بقدر كبير جداً من الحكم الذاتي. وقال إن اللجنة لا تزال متشبثة بإيديولوجيا عفا عنها الزمن ولا بد لها من العودة إلى الواقع، ومهمتها الوحيدة تتمثل في مساعدة كل إقليم، لا في التأكيد عليه أو تجاهل آرائه.

١٢ - وواصل كلامه قائلاً إنه لا ينبغي للأمم الكبيرة القوية اقتصادياً أن تستخدم نفوذها بطريقة استعمارية أو تحاول إخضاع الناس أو السيطرة عليهم في سائر البلدان أو الأقاليم بالوسائل الاقتصادية. وقد نفذت الأرجنتين جزاءات اقتصادية ليس ضد المملكة المتحدة، التي تدعي أنها خصمها، ولكن ضد شعب جزر فوكلاند. ولطالما ذكر ممثلو الحكومة الأرجنتينية أن القصد من الجزاءات هو تقويض اقتصاد جزر فوكلاند. وهذا ما يشكل استعماراً اقتصادياً صرفاً وقاسياً يعود بالضرر على أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولا يمكن للجنة أن تدعم هذا الاستعمار في جزر فوكلاند وتدينه في مكان آخر في الوقت نفسه، أو أن تغض الطرف لأنها لا ترغب في المشاركة في نزاع على السيادة. ودعا الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تدن بعد استخدام الاستعمار الاقتصادي لإخضاع وقمع شعب جزر فوكلاند أو أي إقليم آخر، إلى أن تفعل ذلك.

١٣ - وأردف يقول إن البيان المشترك الذي أصدرته حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ شكّل تطوراً جديراً بالترحيب، ولا سيما فروعته المتعلقة بالتعاون في مسائل جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك وفحص الحمض النووي (الدنا) لتحديد هوية قتلى الأرجنتين من المقاتلين المدفونين في جزر فوكلاند. وبالرغم من أن الأطراف عقدت مناقشات وتوصلت إلى اتفاقات بشأن بعض القضايا، فإن الحكومة الأرجنتينية لم تف بالتزاماتها في مجالات الربط الجوي وفي التعاون في علوم مصائد الأسماك. وعلى الرغم من أن الرئاسة الأرجنتينية تدرك أن الجزاءات

إلى جانب الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من قبيل الهيدروكربونات، سيؤدي إلى الأمن المالي لشعب جزر فوكلاند على مدى سنوات عديدة. وتكتسي الاعتبارات البيئية أهمية طوال عملية صنع القرار في الحكومة، وتُشجّع المنظمات البيئية في جزر فوكلاند وشركاؤها في الخارج على تقديم مدخلات مستقلة، بالرغم من جهود الحكومة الأرجنتينية الرامية لوقف هذا التعاون. ويتولى معهد البحوث البيئية لجنوب المحيط الأطلسي، الذي أنشأته حكومة جزر فوكلاند في عام ٢٠١٢، إدارة المنح البيئية ويتبادل البيانات مع الشركاء من أجل تحسين إدارة النظام الإيكولوجي للمنطقة بأسرها. ومن المؤسف أن حكومة الأرجنتين استبعدت نفسها من الحوار في القضايا ذات الاهتمام المشترك، من قبيل إدارة البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك.

٩ - وتابع يقول إن اللجنة دُعيت لزيارة جزر فوكلاند لتشهد على حياة الناس ورغباتهم، وطُلب إليها تجاهل الادعاءات الكاذبة التي قدمتها حكومة الأرجنتين ودعم رغبات سكان الجزر بالبقاء إقليمياً من أقاليم المملكة المتحدة وراء البحار.

١٠ - السيد سامرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن بلده ليس مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة؛ بل إن جزر فوكلاند إقليم من أقاليم المملكة المتحدة وراء البحار يتمتع بالحكم الذاتي، وأعرب عن رغبة واضحة في أن يظل على وضعه هذا في استفتاء حر وشفاف جرى تحت إشراف دولي. وتتمتع جزر فوكلاند باكتفاء ذاتي اقتصادي، باستثناء تكاليف الدفاع. وسكان جزر فوكلاند متفقون بصدق على ضرورة القضاء على الاستعمار وعدم إخضاع أي شعب رغماً عنه. وينص الدستور على الحق في تقرير المصير وإعمال هذا الحق وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويقوم سكان جزر فوكلاند بإدارة وتعهد مواردها الطبيعية ليستفيدوا منها على الأمد الطويل، خلافاً للوضع في بعض الأقاليم الأخرى التي تسيطر فيها الدولة القائمة بالإدارة على موارد الإقليم.

١١ - ومضى يقول إن الكثير من الأعضاء اعترف، في الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية الأخيرة التي عقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بأن اللجنة لم تحقق سوى القليل جداً على مدى العقدين الماضيين، وفشلت في القيام بواجبها تجاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وليس بالأمر المفاجئ أن الكثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي لم يحضر تلك الحلقة الدراسية، لأن اللجنة لم يكن لديها أي شيء لتقدمه إليها. وهي لم تعمل على تحديث تفكيرها وأساليب عملها، من أجل

١٧ - وأشار إلى سلسلة من الأحداث التاريخية الجديرة بالذكر التي وقعت في الفترة من منتصف القرن الثامن عشر حتى هذا اليوم، وتعلق ببريطانيا، والأرجنتين، وإسبانيا، وفرنسا، فشرح بالتفصيل الأسباب التي تجعل المطالبة البريطانية بجزر مالفيناس غير مشروعة. فانطلاقاً من البعثة الأولى التي أرسلت إلى الجزر في عام ١٧٦٥، كان الوجود البريطاني هناك دائماً غير شرعي، وسرياً، وجزئياً، وغير متواصل. وفي الواقع، لم يكن هناك أي وجود رسمي على الإطلاق في الفترة من عام ١٧٧٤ إلى عام ١٨٣٣. وفي الفترة من عام ١٨٥٠ إلى عام ٢٠١٣، لم تحتج المملكة المتحدة ولو مرة واحدة بوجود معاهدة تنازلت، زعماً، من خلالها الأرجنتين عن حقها في السيادة على جزر مالفيناس.

١٤ - وأعقب ذلك بقوله إن الحجة النافهة والمفتعلة بأن سكان جزر فوكلاند ليسوا شعباً، وبالتالي ليس لهم الحق في تقرير المصير لم تقدم إلا لتحرم سكان الجزر من أهم حق من حقوق الإنسان، وتعتمد على تطبيق أشنع المعايير المزدوجة، وتدعو اللجنة إلى حرمان الشعب من حرية الحركة. واختتمت كلمته بالقول إن وفد بلده يوجه مرة أخرى الدعوة إلى اللجنة لزيارة جزر فوكلاند، ويتحدى الأرجنتين ألا تعرقل هذه الزيارة.

١٥ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن بلده يعارض الاستعمار بجميع أشكاله ويؤيد تأييداً تاماً مبدأ تقرير المصير. ورحب بالتقدم المحرز في المناقشات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، على اعتبار أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتسوية هذه المسألة. ورأى ضرورة أن تراعي المفاوضات مصالح سكان الإقليم، وينبغي أن تقدم اللجنة تقارير أكثر عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما رحب بالتقدم المحرز في رفع القيود الاقتصادية التي تؤثر في شعب الإقليم. وفي الختام رأى أن تشجع اللجنة النمو الاقتصادي في الإقليم وأن تبلغ عن التطورات الإيجابية، وأن يكون شعب الإقليم قادراً على تقرير مصيره، وأنه لا يمكن للجنة أن تملي ما عليه فعله.

١٦ - السيد بيتس: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن النزاع بشأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بما قائم منذ ١٨٤٤ عاماً وتم النظر فيه أول مرة في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ في سياق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ثم تناولت اللجنتان الثالثة والرابعة في وقت لاحق هذه المسألة، ونتج عن ذلك اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) في عام ١٩٦٥. وقدم أعضاء الجمعية التشريعية لجزر مالفيناس مراراً وتكراراً نفس الروايات المشكوك فيها للحقائق التاريخية وكذلك التفسيرات ذاتها لهذه الحقائق، التي لا تخدم سوى مصالحهم الذاتية. وما فتئ الإقليم الجزري الأرجنتيني يعاني تحت الاحتلال الاستعماري البريطاني منذ عام ١٨٣٣، وهو احتلال لم توافق عليه أي حكومة أرجنتينية على الإطلاق.

١٩ - وأردف قائلاً إنه نتيجة لبعض بنود القانون التي تتعلق بتحديد الناخبين المؤهلين لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، وتعريف مصطلح "مواطن"، والعملية المتبعة من أجل الموافقة على تصاريح العمل، يستبعد ما يقرب من ثلث سكان جزر مالفيناس من المشاركة في أي أنشطة سياسية في الإقليم. ولا تُدرج أسماؤهم في سجل الناخبين، وليس لهم من يمثلهم في الانتخابات العامة. وبالتالي، ليس صحيحاً أن سكان الجزر يتمتعون بالحكم الذاتي في إطار ديمقراطية حديثة وأن الصلات مع الوطن الأم تكاد تكون منعدمة. كما أنه من المشكوك فيه أن تصويت السكان له أهمية كبيرة في قرارات الحكومة، وأن الحاكم المعين من لندن دون مشاركة

احتلت بعد ذلك الجزر حتى عام ١٨١٠. وورثت جمهورية الأرجنتين حقوقها في جزر مالفيناس من إسبانيا، وبعد الاستقلال، اضطلعت بشتى أعمال السيادة مثل إصدار أنظمة الصيد في المنطقة ومنح امتيازات الأعمال. وفي عام ١٨٢٨، اعترف نائب قنصل المملكة المتحدة بشرعية الأعمال الإدارية التي تقوم بها حكومة الأرجنتين في إطار ممارسة سيادتها الإقليمية على الجزر.

٢٤ - وتابع قائلاً إن استيلاء المملكة المتحدة في وقت لاحق على جزر مالفيناس وإخراجها للسكان الأرجنتينيين منها من الحقائق التاريخية المعروفة جدا التي تعكس السياسات الإمبريالية التي رُسمت في القرن التاسع عشر. وبما أن أعمال القوة لا يمكن أن تنشئ حقوقاً، فمن المناسب معالجة المطالب الأرجنتينية في هذا الصدد. أما فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير الذي يؤكد عليه سكان تلك الجزر الذين هم رعايا بريطانيون ويودون أن يظلوا كذلك، فهذا الحق يكون رهنا بمبدأ السلامة الإقليمية. فسكان الجزر الحاليون هم من رعايا السلطة القائمة بالاحتلال، ومن ثم ليس لهم الحق في تقرير المصير. ورأى أن الشعب الأرجنتيني هو الذي يجب أن يتمتع بالحماية الدولية، لأنه عانى من الأعمال الاستعمارية للمملكة المتحدة وطردته قواتها البحرية من الجزر. ومن شأن تطبيق مبدأ تقرير المصير على حالة جزر مالفيناس أن يؤدي إلى تفضيل الاستعمار وأن يتعارض مع أعمال اللجنة. وجدير بالذكر أيضاً أن الجزر لا تقع في المياه المجاورة للأرجنتين فحسب، بل هي أيضاً، من المنظور الجيومورفولوجي، جزء لا يتجزأ من الإقليم الأرجنتيني.

٢٥ - واختتم قائلاً إن المملكة المتحدة ينبغي أن تتعهد بحل النزاع على السيادة عن طريق المفاوضات، على نحو ما أوصت به الأمم المتحدة مراراً وتكراراً، بروح من الحوار والصدقة والاحترام. ولذلك، ينبغي لسكان الجزر الذين يمثلون أمام اللجنة باسم "جزر فوكلاند" أن يتخلوا عن تعنتهم الذي، من خلال تأجيج المشاعر المعادية للأرجنتين، لا يؤدي إلا إلى إطالة النزاع. وينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة أن تغتنما الفرصة التاريخية لتقديم مثال يحتذى به للتعاون الدولي على أساس حديث.

مشروع القرار A/AC.109/2017/L.26: مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

٢٦ - السيد باروس ميليت (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2017/L.26 باسم مقدميه، فقال إن النص يُقر بموقف الأمم المتحدة الثابت بشأن الحل السلمي للنزاع على السيادة على

السكان له تأثير قليل على تلك القرارات. فما الحكم الذاتي المفترض في جزر مالفيناس إلا استعمار بريطاني قديم أعطي له اسم آخر. والسلطة البريطانية المتبقية حاضرة ومؤثرة أكثر من أي وقت مضى، ويرسخ دستور جزر مالفيناس صراحة الهيمنة البريطانية على الشؤون السياسية والإدارية والمؤسسية في جزر مالفيناس.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن النزاع يعترف به على النحو الواجب بأنه نزاع يتعلق بالاستعمار، ولكنه لا يندرج في إطار النموذج المعياري لأنه لا يتعلق بشعب يكافح من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والتحرر من سيطرة حكومة أجنبية مهيمنة. بل هو نزاع بين دولتين بشأن الحق المشروع في السيادة على امتداد إقليمي - جزر مالفيناس. فلم يشر أي قرار من بين ما يقرب من ٥٠ قراراً اتخذتها الجمعية العامة أو اللجنة إلى "شعب" ولم يشر سوى قرار واحد إلى "سكان".

٢١ - ورأى أن السيادة أمر جوهري في مسألة جزر مالفيناس. ولا يمكن حل المسألة دون اتفاق دولي يتماشى مع القانون الدولي. وينبغي التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن؛ وأعرب عن أمله في أن يؤدي كل من مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والعمل الشاق الذي تضطلع به اللجنة إلى كسر الجمود الحالي. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق هدف قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٥ (د-٢٠) المتمثل في إنهاء الوضع الاستعماري لجزر مالفيناس وإرجاعها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الرعايا البريطانيين الذين يقيمون في تلك الجزر.

٢٢ - السيد فيرنيت: تكلم بصفته الشخصية كمواطن أرجنتيني، وكواحد من أحفاد لويس فيرنيت، أول قائد سياسي وعسكري أرجنتيني لجزر مالفيناس، وكممثل حي للمواطنين الأرجنتينيين الذين سكنوا في سلام هذه الجزر قبل أن يطردوا منها بالقوة، فقال إنه جاء إلى اللجنة ليعيد التأكيد على أن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني الذي للأرجنتين فيه حقوق مشروعة وثابتة وغير قابلة للتصرف، وليدعو إلى إنهاء وضعها الاستعماري بالتفاوض وإيجاد حل للنزاع الجاري على السيادة.

٢٣ - وأشار إلى أن فرنسا اعترفت بالحقوق السيادية التي مارستها إسبانيا منذ اكتشافها للأرخبيل عام ١٥٢٠. واحتلت فرنسا الجزر في عام ١٧٦٤ قبل الإدعان للمطالب الإقليمية لإسبانيا، التي

والقرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة حتى الآن. كما يعرب مقدمو مشروع القرار عن تأييدهم القوي للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، ويرون أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. ويعربون عن أملهم في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

#### البيانات التي أدلى بها تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار

٢٩ - السيد فوري (المراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين: قال إن جزر مالفيناس ما برحت جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين منذ نشأة البلد. وجمهورية الأرجنتين لم توافق قط على احتلال المملكة المتحدة لها بالقوة في عام ١٨٣٣ وهي تدعو منذ ذلك الحين إلى استعادة سيادتها الكاملة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وجميع الأحزاب السياسية في الأرجنتين متفقة بشأن هذه المسألة، وهو ما يتجلى في مرافقة ممثلي مختلف الأحزاب السياسية له في الاجتماع. وأكد من جديد استعداد حكومته الكامل لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة باعتبار ذلك السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

٣٠ - ومضى يقول إن مسألة جزر مالفيناس تمثل وضعاً استعماريّاً خاصاً وفريداً نظراً لأن تطبيق مبدأ تقرير المصير سينتهك حق دولة الأرجنتين غير القابل للتصرف والموجود مسبقاً في الحفاظ على سلامة إقليمها. ولذا لا ينطبق مبدأ تقرير المصير على سكان جزر مالفيناس، الذين لم ينالوا الاعتراف كشعب يمكنه ممارسة هذا الحق بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا توجد في أي من القرارات البالغ عددها أكثر من ٤٠ قراراً التي اعتمدها الجمعية العامة ومقررات اللجنة الخاصة المعنية بمسألة جزر مالفيناس أي إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، ورفضت المحاولات السابقة لإدراج إشارات من هذا القبيل. وأضاف أنه في عام ١٨٣٣، قامت المملكة المتحدة بطرد السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين، وقامت بعد ذلك بزراعة مستوطنينها وإخضاع سياسات الهجرة لسيطرتها الدقيقة، التي لا تزال تحدد تكوين سكان الإقليم. ولذا فإن إنهاء الاستعمار وتقرير المصير ليسا مفهوميّن مترادفين، ويجب حل النزاع الأساسي على السيادة بواسطة كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة.

جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. ويعترف مشروع القرار بأن المسألة تتعلق بمسألة استعمارية خاصة وفريدة تختلف عن غيرها من حالات الاستعمار نتيجة للنزاع على السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع يكون من خلال التفاوض على تسوية بين حكومتي الطرفين. ولذلك يطلب مشروع القرار من الطرفين استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٧ - وتابع قائلاً إن مسألة جزر مالفيناس هامة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من البيانات التي اعتمدها في عدة محافل إقليمية، والتي أعادت فيها تأكيد دعمها الثابت للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، بما في ذلك الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين، الذي عقد في مدينة كارتاخينا، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية من جديد أنه ينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمد وزراء خارجية بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إعلاناً خاصاً يبرز الموقف البناء للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إعلاناً يعترفون فيه بأن النزاع على السيادة يلحق ضرراً بالغاً بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين ويؤكدون فيه من جديد على ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن استمرار الحالات الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين مفارقة تاريخية يجب أن تنتهي. ويعرب مقدمو مشروع القرار عن أسفهم لأنه لم تستأنف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، على الرغم من القدر الكبير من الزمن الذي مضى

كمنطقة سلام ويجب حل النزاع على جزر مالديف. وتوفر الظروف الحالية سياقاً مواتياً لمعالجة المسألة على الصعيد الثنائي والتغلب على الخلافات. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن الأرجنتين والمملكة المتحدة من العمل بشكل ابتكاري وبروح من التعاون لمعالجة كل مسألة في جدول الأعمال الثنائي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع على نحو ما يطلبه قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، أن تنتهي المملكة المتحدة استكشافها واستغلالها من جانب واحد للموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وهو ما أدين في عدة منتديات إقليمية ومتعددة الأطراف. ومع توافر الإرادة السياسية، سيتمكن التوصل إلى حل نهائي لمسألة جزر مالديف. واختتم كلامه قائلاً إنه يود بصفة خاصة أن يشيد بالبلدان التي قدمت مشروع القرار وبجميع البلدان الأخرى التي انضمت إلى الدعوة إلى حل النزاع.

٣٥ - السيد سيبيا بورخا (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتمدوا في اجتماعهم السنوي الأربعين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إعلاناً أكدوا فيه مجدداً على ضرورة أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي للنزاع على السيادة المتصل بمسألة جزر مالديف، الذي يلحق ضرراً خطيراً بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين. كما أكدوا من جديد على ضرورة امتناع كلا الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تغييرات انفرادية في الحالة بينما تجتاز الجزر العملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وأنهى كلامه قائلاً إن الوزراء أقرروا بحق جمهورية الأرجنتين في أن تتخذ، مع احترام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة احتراماً كاملاً، إجراءات قانونية ضد أنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها للموارد الهيدروكربونية في منطقة جزر مالديف، نظراً لأن هذه الأنشطة تلحق ضرراً شديداً بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جرفها القاري.

٣٦ - السيد دجاني (إندونيسيا): قال إن هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة وإبداء روح التعاون لكفالة نجاح العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وينبغي أن تركز اللجنة جهودها على الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تعزيز القضاء على

٣١ - ونفى أن تكون الأرجنتين غير مبالية بسكان الجزر. وقال إن جميع حكومات الأرجنتين الديمقراطية المتعاقبة كان مصممة بحزم على احترام نمط حياة سكان الجزر والدفاع عنه، اعترافاً منها بضرورة أخذ هذه المصالح في الاعتبار في أي حل نهائي للنزاع على السيادة. وعلى مدى السنوات التي أعقبت اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، دخلت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في محادثات موضوعية وبجهداً مقترحاً شتى، من بينها وضع تدابير لتمكين الأرجنتين من استئناف ممارسة سيادتها، دون جدوى. وخلال الفترة نفسها، بذلت الأرجنتين جهوداً لتحسين الأحوال المعيشية لسكان جزر مالديف، عن طريق وضع جدول زمني أسبوعي لرحلات جوية مباشرة إلى أراضي الأرجنتين القارية، وتشديد مطار، وتوفير إمدادات الوقود، وتيسير إتاحة نظامي الرعاية الصحية والتعليم في الأرجنتين. وهذه الجهود اعترفت بها الجمعية العامة على النحو الواجب في القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) الذي اعتمده في عام ١٩٧٣. ومنذ وقوع الأعمال العدائية في عام ١٩٨٢، دأبت المملكة المتحدة على رفض استئناف المفاوضات بشأن السيادة، برغم النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وذكر أن الصراع المسلح، الذي أسفر عن فقدان أرواح أرجنتينيين وبريطانيين، لم يؤدي إلى حل النزاع أو تغيير أساسه القانوني.

٣٢ - وتابع يقول إنه على مدى العام الماضي، فتحت الحكومتان صفحة جديدة في علاقتهما على أساس الروابط التاريخية بين البلدين، وأصدرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بياناً مشتركاً أعربا فيه عن اعترامهما استئناف الحوار، وهو ما أتاح لهما إحراز تقدم في عدد من مجالات المصلحة المشتركة. وعلى وجه الخصوص، أبرمت الحكومتان اتفاقات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتعلق بتحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين في جزر مالديف.

٣٣ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين تود الحفاظ على جدول أعمال واسع مع المملكة المتحدة بغية معالجة جميع القضايا وبناء توافق في الآراء في مجالات مختلفة. على أنه يجب المحافظة على حوار مفتوح وواضح، من أجل العمل بشكل مكثف وموضوعي صوب حل مسألة جزر مالديف وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٣٤ - واسترسل قائلاً إنه لكي تكون منطقة جنوب المحيط الأطلسي نموذجاً دولياً للسلام والحوار بين الأمم فإنه يجب تعزيزها

٤١ - واستطرد يقول إنه لا خلاف على الوقائع التاريخية المتعلقة بمسألة جزر ماليناس والتي تؤيد قضية الأرجنتين. ففي عام ١٨٣٣، قامت البحرية البريطانية بغزو الإقليم، الذي كان يعتبر جزءاً من الأرجنتين منذ ثورة الأرجنتين في عام ١٨١٠، وطردت السلطات الأرجنتينية بالقوة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي أشار بشكل صريح إلى وجود نزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ودعا هاتين الحكومتين إلى المضي في مفاوضات بغية إيجاد حل سلمي للمشكلة. ولا يخضع سكان جزر ماليناس لحكم استعماري؛ وإنما هم سكان أجنب يسكنون إقليمياً مستعمراً. ومع ذلك، فقد دأبت حكومة الأرجنتين على احترام نمط حياتهم.

٤٢ - وتابع يقول إن وفد بلده يدين بقوة الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها المملكة المتحدة، بما في ذلك قيامها بشكل انفرادي باستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها، وتكثيف الوجود العسكري البريطاني في المنطقة. وهذه الأنشطة تنتهك بوضوح قرارات الأمم المتحدة. وينبغي أن تفي المملكة المتحدة بالتزامها بالتفاوض بنية حسنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة في غضون إطار زمني معقول. واختتم كلامه قائلاً إن التسوية ينبغي أن تشمل إعادة جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها إلى الأرجنتين.

٤٣ - السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإعلانها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، سعت إلى تخليص المنطقة من الاستعمار. وتستند مسألة جزر ماليناس إلى القانون الدولي والعدالة، نظراً لانقضاء أكثر من ٥٠ عاماً منذ اعتماد الجمعية العامة القرار التاريخي ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي كان أول قرار يصف مسألة جزر ماليناس بأنها نزاع ثنائي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ودعا الطرفين إلى التماس حل سلمي من خلال المفاوضات الثنائية. ومن المؤسف أن المملكة المتحدة لم تتخذ بعد تدابير ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وتحت نيكاراغوا طرفي النزاع على السيادة على استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي ودائم.

٤٤ - واسترسل قائلاً إنه منذ ثورة ساندينيستا في بلده، تؤيد نيكاراغوا الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر

الاستعمار وبالنوايا الحسنة وروح التعاون التي أبدتها بعض الدول القائمة بالإدارة. وأضاف أن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول للتحديات المطروحة أمام اللجنة تقبلها جميع الأطراف.

٣٧ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (ماليناس)، فإن وفده يرحب بالنهج القائم على توافق الآراء الذي اتبعته اللجنة في هذه المسألة ويحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع على السيادة. واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يؤيد تماماً بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣٨ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال إن ثمة حاجة إلى مناقشة الأبعاد السياسية لاستمرار وجود ١٧ إقليمياً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد مضي عقود على إنشاء اللجنة الخاصة، وهي أبعاد ينبغي أن تدفع باللجنة إلى تكثيف جهودها، فالاستعمار جريمة في حق الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي.

٣٩ - وأعرب عن تأكيد دعم وفد بلده مجدداً للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، مراعاةً لمبدأ السلامة الإقليمية للأرجنتين. وينبغي أن تنهي المملكة المتحدة احتلالها الاستعماري لهذه الجزر وفقاً لقرارات الجمعية العامة التي تنص على أن وضع تلك الجزر إنما هو وضع استعماري خاص وفريد يتعلق بنزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين وأنه لا يمكن حله إلا بالمفاوضات السلمية. واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، الذي سيشكل اعتماده بتوافق الآراء إعادة تأكيد للتأييد العام لموقف الأرجنتين في هذا النزاع.

٤٠ - السيد إينشوستي جوردن (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن بلده يؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أكدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد اهتمامها المتواصل باستئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ورفضها للتدابير البريطانية الانفرادية، بما فيها استكشاف واستغلال النفط والموارد والطبيعية الأخرى في الجرف القاري للأرجنتين انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة. وقال إن وفده يرفض إجراء المناورات العسكرية وعمليات إطلاق الصواريخ في جزر مالفيناس ومنها فذلك ينتهك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ فضلاً عن معايير السلامة البحرية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية.

٤٨ - وأوضح أنه لا يمكن تناول مسألة جزر مالفيناس دون التطرق إلى المحاولات الماكرة التي تقوم بها المملكة المتحدة لتبرير احتلالها وإضفاء الصفة الشرعية عليه من خلال تنظيم استفتاء حول تقرير المصير دون أي أساس قانوني له. واختتم كلامه قائلاً إن الأمم المتحدة تعتبر أن مسألة جزر مالفيناس تشكل انتهاكاً لسلامة أراضي الأرجنتين؛ ولم يشر أي من قراراتها في هذا الشأن في أي وقت كان إلى مبدأ تقرير المصير، فهو المبدأ الذي لا ينطبق على هذه الحالة لأنه لا يوجد أي استبعاد أو استغلال لشعب ما من جانب دولة أجنبية.

٤٩ - السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يذكر بوضوح أن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ينبغي التوصل إلى حلّ له عن طريق المفاوضات بين هاتين الدولتين. وللأسف، فرغم قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدعو إلى إجراء هذه المفاوضات، لا يبدو أن التوصل إلى حل دائم أقرب إلى المنال عن أي وقت مضى.

٥٠ - وتابعت قائلة إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء من إقليم الأرجنتين الوطني، وفق ما أعيد تأكيده في منتديات مختلفة رفيعة المستوى، مثل مؤتمرات قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية. والمناورات العسكرية التي أجرتها المملكة المتحدة على تلك الأرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تشكّل اعتداء على سيادة الأرجنتين وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وقرارات أخرى وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو الإعلان الذي اعتمده جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤.

ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد أعربت الجماعة عن هذا الموقف في مرات عديدة كان آخرها في مؤتمر قمته المعقود في عام ٢٠١٧. وأضاف أن مسألة جزر مالفيناس تهم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها. ولذلك ستواصل الدول الأعضاء في الجماعة تعزيز المنطقة كمنطقة سلام تُحل فيها النزاعات بين الدول من خلال الحوار أو التفاوض أو أي شكل آخر من أشكال التسوية السلمية تماشياً مع القانون الدولي. واستدرك قائلاً في ختام كلامه إنه لا يمكن تحقيق السلام بالكامل في المنطقة إلى أن تعاد جزر مالفيناس إلى مالكةا الشرعي وهو الأرجنتين.

٤٥ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن احتلال المملكة المتحدة غير القانوني لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يبين أن الممارسات الاستعمارية والامبريالية لا تزال حية ونشطة بعد ٢٠٠ سنة من إعلان استقلال جمهورية الأرجنتين، وأن القوة العسكرية لا تزال تستخدم انتهاكاً للقانون الدولي الذي تؤكد مبادئه من جديد سيادة الأرجنتين على الأقاليم المتنازع عليها. ومن المؤسف أنه لا تزال هناك ١٧ حالة استعمار غير محسومة، بعد مرور ٥٧ عاماً على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د-١٥) وقبل ثلاث سنوات فقط من انتهاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويجب بذل كل جهد ممكن للقضاء على الممارسات الاستعمارية، التي تنتهك القانون الدولي.

٤٦ - وأعلن أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدعم الحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وتحت حكومتها الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل تفاوضي سلمي للنزاع على السيادة يتفق مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. فالمملكة المتحدة، برفضها الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لا تكتفي بتجاهل نداءات المجتمع الدولي وإنما تنتهك أيضاً ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن وفده يؤيد القرارات الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، ودُكر بالولاية التي أوكلتها الجمعية العامة للأمم العام.

٤٧ - وأكد أن الأرجنتين لا تقف وحدها، فقد أعرب كثير من الهيئات الإقليمية والدولية، من منظمة الدول الأمريكية إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن تأييدها لمطالب الأرجنتين المشروعة بالسيادة

٥٥ - السيدة تشالنجر (أنتيغوا وبربودا): قالت إنه يجب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وأضافت أن وفد بلدها يدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٦ - السيد زامورا ريفاس (المراقب عن السلفادور): قال، متكلما باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الجماعة تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي مؤتمر قمة الجماعة الثاني، تعهد رؤساء الدول والحكومات من المنطقة بمواصلة العمل على تعزيز كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، حيث تُسوّى الخلافات فيما بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض أو أي وسيلة سلمية أخرى، في إطار الامتثال للقانون الدولي. وفي مؤتمر القمة الخامس، اعتمدوا إعلانا خاصا بشأن مسألة جزر مالفيناس، أكدوا فيه مجددا دعمهم الشديد للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع، والمصلحة الدائمة لبلدان المنطقة في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وكلفوا أيضا رئيس الجماعة المؤقت أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف بذل جهوده لإنجاز مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة، من أجل استئناف المفاوضات؛ وأكدوا مجددا أهمية الامتثال إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تغييرات أحادية الجانب للوضع القائم، في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة؛ وأبرزوا استعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف الحوار على نحو يُمكن من التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

٥٧ - السيد ميسا - كوادرا (المراقب عن بيرو): قال، متكلما باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إن الاتحاد أكد مجددا، في إعلانه الخاص الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن مسألة جزر مالفيناس، دعمه لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وأعاد التأكيد على المصلحة الدائمة للمنطقة في أن تستأنف حكومتا

٥١ - وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى التفاوض على تسوية عادلة وسلمية ونهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يأخذ الاتفاق في الحسبان السلامة الإقليمية للأرجنتين ومصالح سكان الجزر. وينبغي للمملكة المتحدة أن تستجيب لنداءات اللجنة المتكررة بإجراء المفاوضات، وأن تلتقي ما أعربت عنه حكومة الأرجنتين من استعداد لاستئناف المفاوضات على الصعيد الثنائي. وإلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي عن طريق المفاوضات، يتعين على الطرفين الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تغييرات أحادية الجانب للوضع القائم. وينبغي للجنة، وفقا لولايتها، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة إجراء المفاوضات، وينبغي للأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وصرّحت أن بلدها سيواصل العمل من أجل إنهاء الاستعمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٢ - اعتمد مشروع القرار *A/AC.109/2017/L.26*.

٥٣ - السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي): قال إنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة التوصل إلى تسوية للنزاع على السيادة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب عن ثقة وفده في أن الطرفين سيتحليان بالحكمة والمسؤولية وروح الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وسيسارعان بالشروع في مفاوضات حكومية دولية بهدف تسوية الوضع. وقال إن حكومة بلده تحشى احتمال عسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي، وتأمل أن يحترم الطرفان معاهدة ثلاثيلوكو وپروتوكولها الإضافي. وأضاف أنه ينبغي أيضا مراعاة دواعي قلق بلدان وكيانات المنطقة.

٥٤ - السيد ليو صونغ (الصين): قال إن مسألة جزر مالفيناس هي من مخلفات الماضي الاستعماري. وقد اتخذت الجمعية العامة واللجنة على مرّ سنين قرارات تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات بغية حل المسألة بالوسائل السلمية وفقا لرغبات اللجنة والدول الأعضاء. وقد دأبت الصين على تأييد ادعاء الأرجنتين سيادتها على جزر مالفيناس، وهي ترى أن المفاوضات بين الدولتين ستتمكّن من التوصل إلى تسوية للنزاع على الأرض وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تبدأ الأرجنتين والمملكة المتحدة حوارا بناءا للتوصل عن طريق التفاوض إلى حل سلمي وعادل ومناسب في المستقبل القريب.

مراعاة قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١؛ ورحبوا باللقاءين الثنائيين اللذين جمعا بين رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيس وزراء المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٦، وباستعداد الزعيمين للسير على مسار الحوار المفتوح مع الاعتراف في الوقت نفسه بالخلافات القائمة بين بلديهما؛ وأبرزوا الموقف البناء المستمر للحكومة الأرجنتينية واستعدادها الدائم للتوصل عن طريق المفاوضات إلى حل نهائي لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة الفريدة من نوعها، حسب وصف الأمم المتحدة لها.

٦١ - وتكلمت بصفتها الوطنية، فأكدت مجددا تأييد بلدها التام لحقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

٦٢ - السيد فييرا (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومة بلده تؤيد بشدة الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، وإن الأمر يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها في أمريكا اللاتينية استمرت زهاء قرنين. وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان هذه الجزر ينحدرون من سكان بريطانيين حلّوا بالجزر في إطار الاحتلال غير الشرعي. وعلى المفاوضات بشأن هذه المسألة أن تقوم، بدلا عن ذلك، على مبدأ السلامة الإقليمية. ويتوقف حل النزاع على تحاور الطرفين، وعلى إنجاز الأمين العام بعثة المساعي الحميدة المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ٩/٣٧.

٦٣ - وقال إن حكومة بلده، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، تحث المملكة المتحدة على وقف عملياتها لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها. وتضامنا مع الأرجنتين، لا تسمح البرازيل للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر مالفيناس باستخدام مطاراتها وموانئها ما لم تمثل لقرار الجمعية. وأكد أن منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومتفانية في تحقيق الوثام وتسوية النزاعات، التي تتميز بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية جنوب المحيط الأطلسي، بالوسائل السلمية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن الرغبة في إيجاد حل عن طريق التفاوض ليست موجودة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية فحسب، بل تشاركها فيها جميع البلدان النامية. وكان أعضاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية قد أعربوا في الإعلان الصادر عن الرابطة بشأن مسألة جزر مالفيناس في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، عن تأييدهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق

الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بينهما. وأضاف أن الاتحاد رحب أيضا باللقاءات الثنائية التي جرت بين رئيس الأرجنتين ورئيس وزراء المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦، وأبرز الموقف البناء المستمر للحكومة الأرجنتينية واستعدادها الدائم للتوصل عن طريق المفاوضات إلى حل نهائي لهذه الحالة الاستعمارية الشاذة.

٥٨ - وتابع قائلا إن الاتحاد أعرب، في الإعلان الذي أصدره في عام ٢٠١٠ بشأن المسألة، عن رفضه الشديد قيام المملكة المتحدة بعمليات استكشاف واستغلال أحادية الجانب للموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين، لأن ذلك يشكل انتهاكا صارخا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وأردف بالقول إن الاتحاد لا يقبل أيضا بوجود المملكة المتحدة العسكري في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، ويدين بشدة المناورات العسكرية الانفرادية وغير القانونية التي قامت بها المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦ على الأرض التي تحتلها بصورة غير مشروعة، والتي لا تُسهم إطلاقا في تهئية جو ملائم للتفاوض على حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

٥٩ - واستطرد قائلا إن الاتحاد يؤكد مجددا تأييده الراسخ لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ويدعو المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات مع الأرجنتين من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة.

٦٠ - السيدة ميخيا فيليس (المراقبة عن كولومبيا): تكلمت باسم البلدان الأيبيرية - الأمريكية، فقالت إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية أصدروا، في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين، المعقود في كارتاخينا بكولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بيانا خاصا بشأن مسألة جزر مالفيناس، أكدوا فيه من جديد ضرورة استئناف حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أقرب وقت ممكن للإسراع بإيجاد حل للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها، في إطار القرارات المتخذة من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. وأضافت أنهم أشاروا أيضا إلى القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحث الأمين العام على أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل استئناف المفاوضات بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن لحل سلمي للنزاع المذكور؛ وأكدوا مجددا أهمية

بولاية اللجنة عن طريق كفالة الشروع في التفاوض للتوصل إلى حل للحالة الاستعمارية المستمرة في أمريكا اللاتينية التي عانت الكثير من الاستعمار والإمبريالية.

مُفَعَت الْجِلْسَة السَّاعَة ٢٥: ١٣ .

البحرية المحيطة بها، وأشاروا إلى أنه من مصلحة المنطقة إيجاد تسوية للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية. وقال إن وفد بلده يدعم مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

٦٥ - السيد سكينر - كلي (المراقب عن غواتيمالا): قال إن حضور وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين في الاجتماع هو دليل آخر على التزام الحكومة الأرجنتينية بتعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وقد اعترفت الجمعية العامة منذ زمن طويل بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها. فالسلامة الإقليمية للأرجنتين انتهكت في عام ١٨٣٣، واحتلّ مندث جزء من أرضها بالقوة. ومسألة جزر مالفيناس تتعلق بأرض محتلة، وليس بشعب يعيش تحت الاحتلال. فسكان الجزر الحاليين هم من رعايا السلطة القائمة بالاحتلال، ومن ثم لا يوجد سند قانوني لتمتعهم بحق تقرير المصير. واستبعدت الأمم المتحدة صراحة إمكانية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. وقد مضى أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ولكن السلطة القائمة بالاحتلال لم تُبد أي عزم على التصرف بحسن نية للتوصل إلى حل للنزاع.

٦٦ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يُرحب باستعداد الأرجنتين المستمر لحل النزاع عن طريق التفاوض والحوار، ويدعو المملكة المتحدة إلى بدء التفاوض من أجل التوصل إلى حل نهائي وسلمي يعود بالفائدة على الطرفين. وقال في هذا الصدد إن وفد بلده يُهنئ الطرفين على التوصل إلى اتفاق مكن من بدء عملية التعرف على هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولي الهوية المدفونين في جزر مالفيناس في عام ٢٠١٧.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تُؤيد الأرجنتين في النزاع على السيادة. وأضاف أن للمنطقة مصلحة دائمة في استئناف حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بينهما من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن، وفقا لما يصدر عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد. وأكد أن الوقت حان للاستعانة بالنظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في القانون الدولي، حتى يتسنى الوفاء